اللغة السياسية الجديدة لحركة حماس على ضوء نفوذها بالحكم في قطاع غزة

لقد انتقلت حركة حماس من الطابع المقاوم إلى المشارك في السلطة « الحكم » على ضوء مشاركتها في الانتخابات النيابية العامة وهي الثانية التي جرت في ٢٥/ ١/ ٢٠٠٦ ، بعد أن أسست لذلك وثيقة القاهرة في آذار/ مارس ٢٠٠٥ ، والتي أكدت على محاور (التهدئة وإعادة بناء م . ت .ف. والاستعداد للانتخابات العامة) .

لقد أيقنت حركة حماس أنه لا يمكن أن تسير إلى النهاية في مشروع المقاومة المسلحة والذي أصبح يعتمد على إطلاق الصواريخ على قرية سيدروت الاستيطانية في جنوب إسرائيل والمحاذية للمنطقة الشمالية من قطاع غزة ، خاصة وأن الحركة كانت قد اتخذت قراراً قضى بتجميد العمليات الاستشهادية أو « التفجيرية » في داخل المدن الإسرائيلية منذ (وثيقة القاهرة ٢٠٠٥).

حيث جرت حالة من الانتقادات الدولية الكبيرة للحركة بسبب استهداف تلك العمليات للمدنيين الإسرائيليين الأمر الذي لم يستقم مع المفاهيم التي تحملها منظمات حقوق الإنسان والتي تطالب بالتمييز بين المدنيين والعسكريين مع صيانة حق المقاومة بكافة أشكالها لضمان حق الشعب الرازخ تحت الاحتلال بنيل حقه بالتحرر والاستقلال الوطني ، حيث تم ضمان ذلك في إطار حق الشعوب في تقرير المصير الذي كفلته قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي الإنساني .

لقد كان من الصعوبة بمكان الجمع بين السلطة والمقاومة ، فالسلطة تتطلب

شروطاً معينة منها العمل العلني والدبلوماسي والوصول إلى قواسم مشتركة مع المجتمع الدولي بما يشمل الاعتراف بالشرعية الدولية وذلك لضمان التعامل مع الجهة الحاكمة في السلطة ،وبما يترتب على ذلك من علاقات سياسية ودبلوماسية واقتصادية ومالية ، خاصة مع اعتماد السلطة الفلسطينية على أموال المانحين كوسيلة للاستمرارية في العملية المالية والتنموية بالمجتمع الفلسطيني ، ولتغطية النفقات الخاصة بالسلطة بما في ذلك نفقات الموظفين والذين تزايد عددهم باطراد ، بحيث أصبحت السلطة المشغل الأكبر للعمالة بالوطن بعد إغلاق سوق العمل في إسرائيل وعدم قدرة العامل الاقتصادي المحلي لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الباحثين عن العمل .

أما المقاومة وتحديداً المسلحة منها فلها شروطها وأدواتها، منها العمل السري لضمان سير العمل مالياً ولوجستياً، حيث أن المقاومة بكافة أبعادها وتشكيلاتها تبقى في دائرة الاستهداف من قبل الاحتلال وبالتالي لا تشترط القيام بتنازلات سياسية والوصول إلى قواسم مشتركة مع المجتمع الدولي، وهي ليست مضطرة إلى ذلك إلا في ظروف استثنائية تشعر من خلالها بإمكانية تحقيق إنجازات لصالحها .

إن اختيار حركة حماس للمشاركة في السلطة، يعني انشدادها لخيار الحكم ، وهنا وقعت الأزمة عندما أرادت حماس الحفاظ على منطق المقاومة مع الاستحقاقات الجديدة التي يتطلبها وجودها بالسلطة ،فقامت «اللجنة الرباعية الدولية» بفرض شروطها للتعامل مع الحكومة العاشرة المشكلة من قبل حركة حماس بعد فوزها في المجلس التشريعي والتي تتضمن « الاعتراف بإسرائيل وبالاتفاقيات الدولية بين المنظمة وبين إسرائيل ، ونبذ العنف » .

وحاولت حركة حماس البحث عن مخارج بهدف تجاوز تلك الشروط والخروج

من دائرة المقاطعة والعزلة المفروضة من قبل الرباعية والمجتمع الدولي ، ووجدت حماس في «اتفاق مكة» الذي استند إلى «وثيقة الوفاق الوطني» مخرجاً حيث تضمن الاتفاق « احترام » الاتفاقات الموقعة بدلاً من « الالتزام » ، هذا إضافة إلى التأكيد على ضرورة تطبيق قرارات الشرعية الدولية وبحق شعبنا الفلسطيني في إقامة الدولة على حدود الرابع من حزيران عام ٦٧ ، الأمر الذي تضمن الاعتراف الضمني بدولة إسرائيل.

رغم ذلك فإن الحكومة الحادية عشر والتي سميت «حكومة الوحدة الوطنية» كنتاج لاتفاق مكة في شباط/ فبراير ٢٠٠٧ ، والتي تبنت «وثيقة الوفاق الوطني» فإن المجتمع الدولي استمر بمقاطعة الحكومة ومحاصرتها باستثناء كل من قطر والنرويج، الأمر الذي عمق من أزمة مشاركة حماس بالحكم . وفي نفس الإطار وبصورة موازية قامت حماس بمحاولات لفتح قنوات مع المجتمع الدولي عبر بعض الشخصيات السياسية النافذة والمقربة من صناعة القرار السياسي للحركة مثل ما قام به د. أحمد يوسف ، الذي يعمل مستشاراً لرئيس الوزراء في حكومة غزة السيد إسماعيل هنية إضافة لإشغاله موقع وكيل وزارة الخارجية، حيث أطلق وثيقة شهيرة عرفت باسم «وثيقة يوسف» تضمنت الإقرار بهدنة لمدة تقرب من ٢٠ سنة مقابل إقامة الدولة الفلسطينية ، الأمر الذي لم يلق آذاناً صاغية من قبل صناع القرار الإسرائيلي وفي أوساط المجتمع الدولي ، ولكنه كشف عن توجه مرن وبراغماتي لدى الحركة بهدف كسر العزلة المفروضة عليها ولإبراز ذاتها في الحركة العملية القادرة على التعاطي مع المتغيرات السياسية علماً بان شعار الهدنة ليس جديداً على الحركة ، حيث رفع من قبل مؤسس الحركة الشهيد أحمد ياسين في أوساط الانتفاضة الكبرى ٨٧ – ١٩٩٣ .

استفادت حركة حماس من حركات التضامن الشعبي الدولي التي جاءت إلى قطاع غزة إثر الحصار المشدد الذي فرض عليه بعد منتصف حزيران / يونيو ٢٠٠٧ ،

على خلفية أحداث الحسم « الانقلاب » العسكري، وذلك من خلال دخول بعض السفن المحملة ببعض الأدوية والقضايا الرمزية ذات البعد الإنساني ؛ لتعكس للعالم الأثر السلبي للحصار على الحياة الإنسانية والمعيشية لسكان القطاع ، وكذلك بعض القادمين عبر معبر رفح الحدودي ، وقد حاولوا نقل رسائل الحركة عبر بعض الأوساط والشخصيات البرلمانية أو ذات القدرة على إيصال توجهات الحركة لصناع القرار السياسي في بلدان أوروبا ، والتي تتضمن رغبة الحركة في التحرر والاستقلال وليس نفي الآخر « إسرائيل » ، وبأن الحركة كانت ضحية لازدواجية المعايير الممارسة من قبل المجتمع الدولي الذي لم يعترف بنتائج الانتخابات ، رغم أنه شهد بنزاهتها وشفافيتها .

استمر نشاط الحركة بمحاولة رفع الحصار والعزلة عنها وعن المواطنين في قطاع غزة بعد نتائج العدوان الهمجي الإسرائيلي ضد القطاع في نهاية ٢٠٠٨ بداية ٢٠٠٩ ، والذي استهدف الأعيان المدنية والسكان العزل وقام بتدمير البنية التحتية والقاعدة المؤسسية مخلفاً وراءه حوالي ١٥٠٠ شهيد و ٥٠٠٠ جريح إضافة إلى تدمير حوالي ٤٠,٠٠٠ منشأة بين مدرسة، ومؤسسة ووزارة ، ومقر أمني ، ودار للعبادة .... إلخ ، حيث بدأت الوفود الزائرة تتردد على القطاع بهدف الاطلاع على حالة الدمار من جهة وللتضامن مع الشعب الفلسطيني في قطاع غزة على المستويات الإنسانية ، والطبية والتعليمية والاجتماعية والسياسية أيضاً ، خاصة إذا ما أدركنا أن العدوان على قطاع غزة أسس لحالة تعاطف وتأييد شعبي وعربي و دولي لم يسبق له مثيل مع شعبنا في قطاع غزة .

وقد قامت حركة حماس بإيصال رسائل للإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة اوباما عبر عضو الكونغرس الأمريكي ومرشح الرئاسة السابق عن الحزب الديمقراطي « جون كيري » كما قام الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر بزيارة للقطاع أعقبها

زيارة إلى دمشق اجتمع خلالها مع السيد خالد مشعل حيث أكد الأخير أن على العالم أن يعرف أنه بدون حركة حماس لا يمكن تحقيق الاستقرار والسلام بالمنطقة ، وأن السلام يصنعه الأقوياء وليس الضعفاء ، في إشارة إلى الرئيس أبو مازن الذي لم يعد يمثل الشعب الفلسطيني كله ، والذي يعاني من أزمات عدة تجعله شخصاً « ضعيفاً » وفق تصريحات « مشعل » وبالتالي غير قادر على تحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة[1] .

وقد تكررت تصريحات قادة حركة حماس وخاصة السيد / مشعل وكذلك رئيس الوزراء حكومة غزة أ. اسماعيل هنية ، وذلك فيما يتعلق باستعداد الحركة للقبول بالحل القائم على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في حدود الرابع من حزيران / يونيو ٦٧ ، في اقتراب واضح من برنامج م .ت . ف . والسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وإذا ربطنا ذلك مع السلوك الذي قامت به الحركة في غزة بعد العدوان ، من حيث وقف إطلاق الصواريخ وذلك بمشاركة القوى والفاعليات الأخرى ، في تهدئة عملية غير معلنة رغم استمرار أعمال التوغل في حدود القطاع واقتطاع مساحة ٥٠٠م٢ من الحدود الشرقية من القطاع والتي اعتبرتها إسرائيل منطقة عازلة «Bafer Zoane» إضافة لتحديدها مساحة ٣ أميال فقط للصيادين كمنطقة مسموح بها للصيد من أصل ٢٠ ميلاً كما ينص «اتفاق أوسلو»، ورغم عدم التقدم في ملف إعادة اعمار قطاع غزة ، فإننا نستنتج أن خيار المشاركة في السلطة ثم الحصول عليها كاملة في قطاع غزة بعد أحداث حزيران / يونيو٢٠٠٧ دفع الحركة إلى تغيير خطابها وشعاراتها وأدواتها التكتيكية باتجاه يرنو

(١) كارتر يلتقي مع مشعل والأسد وينقل رغبة إسرائيلية بلقاء حماس – الجزيرة نت – بتاريخ ١٩/ ٤/ ٢٠٠٨.

إلى المصالحة مع المجتمع العربي والدولي ، آخذين بعين الاعتبار أن مشاركة الحركة في اجتماعات المصالحة الوطنية برعاية مصرية ، كان يهدف هو الآخر لترطيب الأجواء مع مصر ومن أجل إعطاء رسالة للمجتمع الدولي بالنزعة الوسطية وغير المتطرفة التي تميز حركة حماس عن غيرها من منظمات الإسلام السياسي ذات النزعة المتطرفة مثل القاعدة وغيرها .

وقد كان الرد العنيف المفرط باستخدام القوة من قبل حركة حماس تجاه مجموعة جند أنصار الله في حزيران / يونيو ٢٠٠٩ ، حيث تم دك المسجد في رفح والذي أعلن من خلاله أمير الحركة الشيخ عبد اللطيف موسى إقامة الإمارة الإسلامية في قطاع غزة ، حيث خلف الحادث عشرات الشهداء والجرحى ، تعبيراً عن رغبة حماس في إيصال رسالة إلى البلدان الإقليمية بأنه من الممكن أن تكون جزءً من المنظومة الأمنية بالمنطقة وبأنها ترفض منطق الإمارة ، خاصة إذا أدركنا أن مصر قلقة من مجموعات متطرفة تحاول الانتشار في صحراء سيناء والتعاون مع مجموعات شبيهة في القطاع .

علماً بأن الحركة تحاول تطبيق فكرة الإمارة بطريقتها الخاصة وعبر عملية تدريجية غير مرئية بصورة صارخة لا تثير ردود أفعال عنيفة في المجتمع المحلي والدولي نذكر منها فرض الحجاب على المحاميات ومحاولات فرض الزى الشرعي على الطالبات وتأنيث المدارس و«حملة الفضيلة» على شاطئ بحر غزة ومنع الفساد بركوب الدراجات النارية وراء الرجال، ومحاولة تمرير «قانون العقوبات» على أسس ذكورية إضافة إلى مراقبة الأجهزة الالكترونية مثل الانترنت والجوالات حفاظاً على القيم العامة .

هذا إلى جانب المضايقات على الغناء في الأفراح الخاصة ، خاصة إذا كان هناك

مبرر ما بأن تتم الأغاني لصالح فتح مثلاً ، وتضييق مساحة الحريات بالرأي والتعبير والتجمع والصحافة الحرة والحق بتشكيل الجمعيات .

إن تلك الممارسات وإن كان جزءًا منها يأتي كردة فعل على سلوكيات بحق الحريات العامة والديمقراطية في الضفة الغربية من قبل حكومة د. فياض والأجهزة الأمنية بحق كوادر وجمعيات حركة حماس ، إلا أنه يأتي في نفس الوقت كجزء من رؤية الحركة باتجاه محاولات فرض فكرة الإمارة بطريقة تدريجية « وسطية » ممكن ترويجها للمجتمع الدولي ، على قاعدة أن بديل ذلك يكمن في انتشار المجموعات المتطرفة التي تشكلت في غزة مثل «جند أنصار الله» ، و«جلجلت» ، و«جيش الإسلام» ...إلخ ، وعلى أرضية أن حركة حماس برؤيتها العملية هي وحدها تستطيع فرض الأمن والاستقرار في المنطقة[1] .

(١) من وقائع ورشة عمل عقدت في غزة بعنوان «الانقسام السياسي وأثره على وضع الحريات العامة » وكالة الصحافة الفلسطينية « صفا » www.safa.ps بتاريخ ٧/ ٩/ ٢٠٠٩